



EM/RC66/INF.DOC.2

ش م/ل إ 66/وثيقة إعلامية 2

أيلول/سبتمبر 2019

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط

الدورة السادسة والستون

البند 2 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

## تقرير مرحلي حول الصحة والبيئة وتغيّر المناخ

### مقدمة

1. يقدّم هذا التقرير المرحلي معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة 2014-2019، والتقدّم المُحرز في تنفيذ قرار اللجنة الإقليمية ش م/ل إ 64/ق-3 بشأن تغير المناخ والصحة: وضع إطار للعمل، الذي اعتمد في عام 2017.

### الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة 2014 - 2019

2. أصدرت الدورة الستون للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2013، القرار ش م/ل إ 60/ق-5، الذي اعتمدت بموجبه الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة 2014-2019 وإطار العمل الخاص بها.

3. وطلبت اللجنة الإقليمية في هذا القرار من المنظمة تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء، بُغية مواءمة الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة وتنفيذها؛ وبناء الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة، وسائر أصحاب الشأن المعنّين لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية؛ ورصد التقدم المُحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتبليغه إلى اللجنة الإقليمية كل عامين.

4. وعُرض على اللجنة الإقليمية، في دورتها الثانية والستين عام 2015 والرابعة والستين عام 2017، تقريران مرحليان عن تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة. ويبين التقرير الذي بين أيديكم الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة، وما أُحرز من تقدّم في هذا الشأن في عامي 2018 و2019.

### التقدّم المُحرز منذ عام 2017

5. خلال الفترة 2015-2017، وضعت المنظمة منهجيةً وأعدت أدوات تستخدمها الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية على الصعيد الوطني، وأطلعت الدول الأعضاء على هذه المنهجية والأدوات للاسترشاد بهما في إعداد استراتيجياتها الوطنية كما حدث في أفغانستان ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والكويت ولبنان وعمان وباكستان والصومال والسودان. وقُدّم الدعم إلى البحرين والسعودية في 2018-2019 لوضع أطر العمل الوطنية في كلا البلدين. ويجري حالياً تقديم دعم مماثل للعراق والإمارات العربية المتحدة في عام 2019.

6. وفي آذار/مارس 2017، عُقد الاجتماع المشترك الأول لوزراء الصحة ووزراء البيئة العرب في مقر جامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. واعتمد هذا الاجتماع نسخة محدّثة من الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة للدول العربية، واعتمد كذلك

- مبادئ توجيهية للعمل ومُدّد إطارها الزمني (2017-2030) ليتزامن مع أهداف التنمية المستدامة. كما اتّفق وزراء الصحة ووزراء البيئة العرب في هذا الاجتماع على إنشاء منتدى وزارى مشترك للصحة والبيئة انعقدت أول دورة له في آذار/مارس 2017 ومن المتوقع أن تنعقد دورته الثانية في 2020.
7. وفي نيسان/أبريل 2018، اعتمد القادة العرب، خلال قمة جامعة الدول العربية المنعقدة في الظهران، بالمملكة العربية السعودية، الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية للعمل (2017 - 2030). وفي وقتٍ لاحقٍ من عام 2018، وضعت المنظمة منهجية وأدوات لتنفيذ الاستراتيجية العربية على الصعيد الوطني واعتمدهما جامعة الدول العربية.
8. ويُلخّص الجدول 1 أدناه حالة تحقيق الغايات المُستهدّفة التي تنشدها الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة 2014-2019 في بلدان الإقليم، استناداً إلى ما رصدته المنظمة وإلى مسح أجراه المركز الإقليمي لصحة البيئة (شارك فيه ستة بلدان)، مع مُدخلات إضافية من بعض الدول الأعضاء.

## الجدول 1. تحقيق الغايات المستهدفة للاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة 2014-2019

الغاية المستهدفة (أيار/مايو 2019)	الوضع الحالي (2019)	سنة الأساس (2014)	المؤشر	مجال الأولوية
15	11	8	عدد البلدان المشاركة في التقييم العالمي لخدمات الإصحاح ومياه الشرب GLAAS	المياه والإصحاح
22	21	15	عدد البلدان النشطة في التحقق من صحة المرتسمات التي يضعها برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف	
20	17	15	عدد البلدان التي حدّثت معايير ومواصفات جودة مياه الشرب	
12	11	7	عدد البلدان التي أقرّت خططاً لمأمونية المياه	
12	12	7	عدد البلدان التي حدّثت المعايير التي تحكم إعادة استخدام المياه المُستعملة	
15	17	8	عدد البلدان التي ترفع تقارير ببيانات المواد الجُسيمية إلى قاعدة البيانات العالمية لمنظمة الصحة العالمية	نوعية الهواء
6	5	0	عدد الدراسات التي أُجريت حول عبء تلوث الهواء على الصحة	
3	4	1	عدد البلدان التي لديها نُظُم إنذار مبكر لنوعية الهواء المحيط	
12	12	6	عدد البلدان التي أُجرت تقييماً لخدمات صحة البيئة في مرافق الرعاية الصحية بها	إدارة النفائيات وخدمات صحة البيئة
12	10	6	عدد البلدان التي تفي 50% من مرافق الرعاية الصحية بها بمعايير منظمة الصحة العالمية الأساسية بشأن خدمات صحة البيئة في مرافق الرعاية الصحية	
6	1	0	عدد البلدان التي أُجرت تقييماً لتأثير سياسات إدارة النفائيات على الصحة العامة	
5	5	4	عدد البلدان التي وضعت استراتيجيات للصحة العامة بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية	السلامة الكيميائية
%85	%85	%45	النسبة المئوية للبلدان التي طوّرت قُدّراتها للتعامل مع الأحداث الكيميائية بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005)	
15	14	11	عدد البلدان التي تستفيد من الخدمات التي تقدّمها مراكز جيدة لمعلومات السموم	
6	5	0	عدد البلدان التي لديها مرتسمات لصحة البيئة في حالات الطوارئ	صحة البيئة في حالات الطوارئ
1	0	0	إنشاء شبكة جيدة من الخبراء والمؤسسات المعنيين بحالات الطوارئ في مجال صحة البيئة	
%90	%90	%50	النسبة المئوية لحالات الطوارئ التي قُدّمت بشأنها استجابة مناسبة، إلى جانب تقديم خدمات الصحة البيئية المتكاملة	
7	8	2	عدد البلدان التي أُجرت تقييماً لهشاشة الوضع بها، ووضعت استراتيجيات صحية للتكيّف مع تغيّر المناخ	تغيّر المناخ والصحة
4	3	1	عدد البلدان التي تُدمج بيانات تغيّر المناخ في نُظُم المعلومات الصحية الوطنية	
3	3	0	عدد البلدان التي أدمجت الصحة العامة في سياساتها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة حسبما أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في عام 2012	التنمية المستدامة
3	2	0	عدد البلدان التي لديها برامج لتعميم مراعاة البيئة في قطاع الصحة	

## التحدّيات

9. لا تسير بعض البلدان على المسار الصحيح لتحقيق جميع الغايات التي تتوخاها الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة، ويُعزى ذلك إلى مجموعة من التحدّيات. فلا يُنظر حتى الآن إلى صحة البيئة في بعض البلدان على أنها أولوية في سياسات الصحة العامة وفي عملية تخصيص الموارد اللازمة لمعالجة هذه الأولوية بل إن بعض القضايا المهمة تُغفل في سياسات بعض البلدان الأكثر نشاطاً في هذا المجال حيث إن الكثير من البلدان لا تتمكن من معالجة أثر سياسات إدارة النفايات وجودة الهواء على الصحة العامة. وحالات الطوارئ التي يشهدها عدد من البلدان في الإقليم لا تُخلف آثارها السلبية على الصحة والبيئة فحسب، بل تُضعف كذلك عملية التخطيط واتخاذ القرار بشأن صحة البيئة. ولا تزال المعلومات شحيحة ومُجزأة، مما يعكس الحاجة إلى إرساء آلية متعددة القطاعات لجمع البيانات الموثوق بها بمنهجية وانتظام.

## سُبل المُضيِّ قُدماً

10. في عام 2018، أقرّت اللجنة الإقليمية، في القرار ش م/ل إ 65/ق-2 بشأن النهج الإقليمي لتنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر 2019-2023، الإطار الإقليمي للعمل بشأن الصحة والبيئة 2019-2023.

11. تحث اللجنة الإقليمية الدول الأعضاء على مواصلة دعم برامج صحة البيئة واتخاذ الإجراءات التالية.

- إنشاء/تعزيز وحدات/كيانات متخصصة في مجال صحة البيئة في جميع وزارات الصحة بالإقليم لمعالجة الأسباب الجذرية للأمراض؛
- إجراء/تحديث تحليل شامل للوضع في كل مجالٍ من المجالات ذات الأولوية الواردة في الاستراتيجية، مع التركيز على تلك المجالات التي أُحرز فيها تقدّم أقل، والوقوف على جميع التحدّيات وتحديد الموارد اللازمة، مع مراعاة الطبيعة الشاملة والمُتَشعِّبة لصحة البيئة؛
- التعاون مع المنظمة لمواصلة إعداد السياسات والخطط، وإقامة الشبكات، وبناء القُدّرات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية على الصعيد الوطني؛
- الاستفادة من المنتدى الوزاري العربي المشترك للصحة والبيئة لتبادل الخبرات والدروس المُستفادَة.

## تغيُّر المناخ والصحة: وضع إطارٍ للعمل

12. في عام 2017، أقرّت اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط في دورتها الرابعة والستين القرار ش م/ل إ 64/ق-3 بشأن تغيُّر المناخ والصحة: وضع إطارٍ للعمل، والذي اعتمدت بموجبه إطار العمل بشأن تغير المناخ والصحة في إقليم شرق المتوسط (2017-2021).

13. ودعت اللجنة، بموجب هذا القرار، الدول الأعضاء إلى ما يلي: (1) تعيين جهة اتصال وطنية معنية بالصحة وتغيُّر المناخ وتمكينها من أجل تيسير وتنسيق عملية إعداد استجابة الصحة العامة لتغيُّر المناخ؛ (2) زيادة قدرة النُظُم الصحية على الصمود أمام تغيُّر المناخ، عبر وسائل منها إدماج التصدُّ ونظم الإنذار المبكر وإدارة آثار تغيُّر المناخ على الحصائل الصحية؛ (3) ضمان دعم الإجراءات الخاصة بالصحة والمناخ بتغيُّر المناخ والصحة من خلال إشراك المجتمع الصحي والقطاعات المعنية وسائر الجهات صاحبة المصلحة في تدابير تخفيف أثر تغيُّر المناخ والتكيف معه.

14. وفي إطار هذا القرار أيضاً، طلبت اللجنة من المدير الإقليمي تقديم تقرير عن التقدم المُحرز في هذا الشأن إلى دورتها السادسة والستين والثامنة والستين. ويبيّن هذا التقرير التقدم المُحرز خلال العامين الماضيين.

### التقدم المُحرز منذ عام 2017

15. تُحدّث المنظمة وجهات التنسيق الوطنية المرتمسات الوطنية بشأن الصحة وتغيّر المناخ لثمانية بلدان، كما يجري إعداد خمسة مرتمسات قُطرية إضافية في عام 2019. وتوفر المرتمسات القُطرية مرجعاً للحوار الوطني داخل المجتمع الصحي ومع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة الأخرى المعنية بتغيّر المناخ بشأن وضع برنامج عمل لحماية الصحة في مواجهة تغيّر المناخ.

#### الجدول 2. التقدم المُحرز في تنفيذ العناصر الرئيسية لإطار العمل

حالة الإجراءات المتخذة من جانب الدول الأعضاء (8 دول قامت بالإبلاغ)			مجالات العمل ذات الأولوية
لم يبدأ بعد	قيد التنفيذ	استُكمل	
2	5	1	تعيين وتمكين جهة اتصال وطنية بشأن الصحة وتغير المناخ
3	3	2	إجراء تقييم حول مدى تأثير الصحة بتغير المناخ على الصعيد الوطني
4	2	2	إعداد سياسة واستراتيجية وخطة عمل وطنية بشأن الصحة وتغير المناخ
2	4	2	وضع نظام إنذار مبكر متعلق بالمناخ للأمراض التي تتأثر بالمناخ
5	3	0	تحديث الخطط الاستراتيجية لبرامج الصحة الوطنية المتعلقة بالأمراض التي تتأثر بالمناخ، مع الوضع في الاعتبار نتائج تقييم مدى تأثير الصحة
6	2	0	تقييم قدرة البنى الأساسية الصحية على تحمل تغير المناخ وتحديث المعايير الوطنية وإعداد القواعد لمرافق الرعاية الصحية

16. يلخص الجدول 2 ردود ثماني دول أعضاء، وهي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ولبنان والمغرب، على استبيان استقصائي أجراه المركز الإقليمي لصحة البيئة أوائل عام 2019 لتتبع التقدم المُحرز في تنفيذ العناصر الرئيسية لإطار العمل. ولم تُجر غالبية البلدان التي استكملت الاستبيان تقييماً لمدى تأثير الصحة بتغيّر المناخ من أجل إعداد بيّنات تساعد في وضع استراتيجيتها وخطة عملها الوطنية بشأن استجابة الصحة العامة لتغير المناخ. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من البلدان المبلغة لم تُجر تقييماً لبنيتها الأساسية الصحية وعملاتها في مواجهة تغير المناخ بما يُمكنها من اتخاذ تدابير للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره من أجل تعزيز قدرة القطاع الصحي على الصمود في مواجهة الأحداث المناخية القاسية.

17. تحدّد معظم البلدان المبلغة الأمراض المنقولة بالنواقل والمياه والهواء والغذاء باعتبارها أهم الأمراض المتأثرة بالمناخ التي تسترعي عناية القطاع الصحي لاتخاذ إجراءات لمكافحة تغيّر المناخ. كما يجري الإبلاغ حالياً عن تأثيرات تغيّر المناخ على التغذية والصحة النفسية والإصابات الناجمة عن الأحداث المناخية القاسية والأمراض التنفسية. وتشمل إجراءات قطاع الصحة المُبلّغ عنها تعزيز التصدّد مع اتساع النطاق الجغرافي للتغطية.

18. وفي الوقت نفسه، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 30 حزيران/يونيو إلى 1 تموز/يوليو 2019، الاجتماع التحضيري لقمة العمل المناخي للأمم المتحدة، وهو حدث مناخي رفيع المستوى ينظمه الأمين العام للأمم المتحدة وسيعقد في 23 أيلول/سبتمبر في نيويورك. وحضر

الاجتماع التحضيري المدير الإقليمي والعديد من وزراء الصحة والبيئة من الإقليم وخارجه، وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم التقني لوزارة الصحة ووقاية المجتمع الإماراتية في تنظيمها لذلك الحدث.

## التحديات

19. لم تُعَيَّن غالبية بلدان الإقليم جهة تنسيق وطنية للصحة وتغيُّر المناخ في وزارة الصحة/قطاع الصحة مع تحديد مسؤوليتها ومساءلتها وتخصيص ميزانيتها بوضوح لتيسير وتنسيق إعداد استجابة الصحة العامة لتغيُّر المناخ.

20. أشارت معظم البلدان المُبلَّغة إلى الحاجة إلى الدعم المالي، بالإضافة إلى المراجع التقنية لتقديم الإرشادات بشأن إعداد استجابة الصحة العامة لتغيُّر المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت جميع البلدان المُبلَّغة الدعم التقني والتدريب لتطوير قدرة موظفي القطاع الصحي على تقييم مدى تأثير قطاع الصحة بتغيُّر المناخ، وأثر ذلك على الصحة وعلى وضع خطط عمل للاستجابة للبرامج الصحية.

## سُبُلُ المُضِيِّ قُدُماً

21. تُشجِّع الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ بنود القرار ش م/ل إ64/ق-3 وإطار العمل المعتمد بشأن تغيُّر المناخ والصحة في إقليم شرق المتوسط. ويمكن لمنظمة الصحة العالمية أن تقدم ما يلزم من توجيه ودعم تقني ولكن لا بد أن تبدي الدول الأعضاء الالتزام السياسي وتوفّر الموارد وتأخذ بزمام الأمور.

22. من الأهمية القصوى تعبئة الموارد المالية لدعم إحراز الدول الأعضاء تقدُّماً في مجال الصحة وتغيُّر المناخ. وسوف تدعم المنظمة البلدان في الحصول على دعم من صندوق المناخ الأخضر من أجل النهوض بجدول أعمال الصحة وتغيُّر المناخ. وتُشجِّع وزارات الصحة على ضمان وضع الحماية الصحية من تغيُّر المناخ على أولويات التمويل الذي يقدِّمه صندوق المناخ الأخضر للسلطة الوطنية المعنية.

23. ومن المهم أيضاً أن تقدِّم المنظمة الإرشادات التقنية والدعم والتدريب لبناء قدرات جهات التنسيق الوطنية المعنية التي تُعنى بالصحة وتغيُّر المناخ وغيرهم من العاملين الصحيين لإعداد مختلف مكونات استجابة الصحة العامة، ولتطوير قدرة النظام على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ.